التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي

(2010-2000)

Political and Economic Developments in Djibouti

(2010-2000)

م.م. شهلة شهاب وهاب محمود
Asst. Lect. Shahia Shaihab Wahab Mahmoud
مديرية تربية صلاح الدين
Salah al-Din Education Directoratet
E-mail: ahdshhabwhab@gmaill.com

الكلمات المفتاحية: جيبوتي، السياسية، الاقتصادية، هيئة الأمم المتحدة، المنظمة الفرنسية للتنمية.

Keywords: Policy, Djibouti, Political, economic.

الملخص

تناول هذا البحث التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي في الفترة ما بين (2000م 2010م)، وقد شهدت البلاد ثلاث مراحل مختلفة سياسيًّا واقتصادياً؛ وتركز الدراسة على مرحلة 2000–2010م، والتي تنماز بالحكم الديمقراطي والانفتاح السياسي وانعكاسه تحت نظام التعددية الحزبية، والانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2005م والمحلية في عام 2006م، التي أطلقت فعليًّا عمليّة اللامركزية، وانبثاق بذور التغيير من الوعي الجمعي والحاجة إلى إصلاحات سياسية من أجل تقوية الديمقراطية السياسية وخاصة الدور السياسي للمناطق إقليميًّا. كذلك شكلت التعددية الإعلامية ورقةً رابحة للجدال السياسي والديمقراطي داخل المجتمع الجيبوتي، وما تبعها من تطورات سياسية واقتصادية.

Abstract

This research deals with the political and economic developments in Djibouti after its independence and its acquisition on the period from 2000-2010. The country witnessed three different political and economic phases. The study focuses on the period from 2000-2010, which is characterized by democratic rule and political openness and its implications under the multi-party system, the presidential elections that were held in 2005 and the local elections in 2006 that actually launched the process of decentralization, and the emergence of the seeds of change from the collective consciousness and the need for political reforms in order to strengthen democracy. Political, especially the political role of the regions regionally. Media pluralism also constituted a trump card for the political and democratic debate within Djiboutian society, and the subsequent political and economic developments.

مقدمة

منذ أن أعلـن دسـتور دولة جيبوتي في عـام 1992م، جاء في مقدمتـه أن "الإسـلام هـو دين الدولـة" الـذي يحـرم جميـع المعتقـدات، وأن البلـد جمهوريـة تابعـة للإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسان؛ وتكفل الدولة المساواة بن المواطنين أمام القانون دون تمييز.

أما اللغات الرسمية في جيبوتي فهي الفرنسية والعربية. والسيادة ملك الشعب الذي يقوم بالاقتراع العامّ بغض النظر عن الجنس عن طريق الأحزاب السياسية. وتنقسم السلطة إلى ثلاث أقسام: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وقد وضعـت السـلطة التنفيذيـة في جيبوتي، والتـي تتـولى توجيـه سياسـة التنميـة الوطنيـة، تلك الرؤيـة .وبعـد عقـود مـن تنفيـذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائيـة القائمـة علـى نهـج التخطيـط التقليـدي (القصـر والمتوسـط الأجـل)، والبحـث عـن الاسـتقرار الاقتصـادي الـكلي والمالي، سجلت تقدما اقتصاديًّا ملحوظًا في أثناء السنوات الخمس الماضية (1995–2000م). ويأتي تطوير الرؤية في أعقاب قانون التوجيه الاقتصادي 2001–2010 الذي ساعد في توجيه الإطار الاستراتيجي للنمو وفي مكافحة الفقر إستراتيجية الحد من الفقر(2004–2006م) والمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. (INDS) 2008– 2012م، وتهدف تلك الرؤية إلى تزويد البلاد بأداة تخطيط إنمائية للجيل سيلتحق بها أيضاً، والتخطيط الاستراتيجي وسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة.

وقد قامـت الحكومـة الجيبوتية بإصلاحـاتٍ مهمـة في المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة وأُجريـت دراسـات قطاعيـة كذلك تـم اعتماد خطـط عمـل لا يـزال بعضهـا سـاريًا مـن أجـل الحـد مـن الفقـر. وتحقق جيبوتي بمسـاعدة شركائـها تقدمـا في تحقيـق الالتزامـات الدوليـة، ولاسيما في تطبيـق إستراتيجية أهـداف الألفيـة الجديدة الإنمائيـة وقواعـد السـوق المشـتركة لـشرق وجنوب إفريقيا.

وفي ضـوء ما سـبق، سـنعرض في هذه الدراسـة التطورات السـياسـية والاقتصـادية في جيبوتي، أثناء الفترة من 2000–2010 م، ويندرج تحت التسـاؤل الرئيس عدة تسـاؤلات فرعية : هل حدثت تطورات سـياسـة واقتصـادية في جيبوتي بعد حصـولها على الاسـتقلال في المدة من 2000–2010 م، وما هي ملامح تلك التطورات في السـياسـة والاقتصـاد في جيبوتي؟ وتهدف الدراسة إلى:

1 – الكشف عن سياسة دولة جيبوتي بعد حصولها على الاستقلال

2–عرض التطورات السياسية في جيبوتي في المدة من 2000–2010م.

3– التعرف على مراحل النمو الاقتصادي وتطورها في جيبوتي في المدة من 2000–2010م.

1-وتستعمل الدراسة المنهج التاريخي لاستعراض المراحل السياسية والاقتصادية التي مرت بدولة جيبوتي بعد حصولها على السيادة والاستقلال.

2- المنهج الاستقرائي لوصف الواقع السياسي والاقتصادي في جيبوتي و الحالة التي عليها في ضوء المعلومات المتاحة، ومعرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية وتطورها في جيبوتي في المرحلة الثالثة من الاستقلال(2000- 2010م)

وتركز الدراسة على التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي في المدة من (2000-2010م)

خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة مبحثين، وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في جيبوتي.

أولاً: نظرة عامة على الحالة السياسية في جيبوتي.

ثانياً: مراجل التطورات السياسية في جيبوتي بعد الاستقلال.

ثالثاً: التطورات السياسية في جيبوتي من 2000-2010م.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في جيبوتي.

أولا: نظرة عامة على الحالة الاقتصادية في جيبوتي.

ثانياً: مراجل التطورات الاقتصادية بعد الاستقلال في جيبوتي.

ثالثا: التطورات الاقتصادية في جيبوتي من 2000-2010م.

خاتمة وتتضمن أبرز النتائج.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية في جيبوتي

أولاً: نظرة عامة على الحالة السياسية في جيبوتي.

تعد جيبوتي إحدى دول القرن الأفريقي تلك الرقعة الإستراتيجية التي تشمل ثلاث وحدات سياسية، هي الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، وقد تأسس هذا التعريف انطلاقا من اعتبارات تاريخية، تجلت في صراعات ممتدة تاريخا ومتعددة نوعيا سواء كانت أثنية أم قومية أم ثقافية [1].

ويقيم في جيبوتي نحو مليون نسمة في مساحة تبلغ 000 23 كم2. ورئيس الدولة تنفيذي ينتخب بالاقتراع العام كل خمس سنوات وسلطة تشريعية (الجمعية الوطنية) تتألف من 65عضواً ينتخبون كذلك كل خمس سنوات. البلد مستقر سياسياً واجتماعياً ولكنه محاط بمناطق الصراع أو توجد في حالات هشة. وتستضيف جيبوتي رسميا حوالي 30ألف لاجئ وطالبي اللجوء من الصومال وأثيوبيا واريتريا واليمن، أي ما يعادل 3% من عدد سكانها، ويقيمون في ثلاث مخيمات خارج

العاصـمة (على أدي وهول–هول ومركازي). كذلك تسـتضـيف البلاد ما يقرب من (150,000) مهاجر غير مسجل وخمسة قواعد عسكرية فيهم حوالي(10,000) موظف وأكثر من 300شركة في مناطق التجارة الحرة تمثل(20%)من إجمالي الناتج المحلي.

شـكلت جيبوتي في العقد الماضـي أيضـا دولة عبور للمهاجرين الاقتصـاديين والسـكان النازحين قسرا عبر خليج عدن من والى اليمن والدول المجاورة الأخرى.[2] بالرغم من كونها ثالث أصـــغر الدول في أفريقيا من إذ المســـاحة، إلا أنها تعد أحد أبرز الدول الأفريقية ذات الموقع الاســـتراتيجي المطل على البحر الأحمر، نظرًا لتحكمها في عمليات المرور المرتبطة بحركة الملاحة الدولية عبر مضـــيق باب المندب وخليج عدن، وهو ما شـــكّل دافعًا قويًا لتنافس القوى الدولية والإقليمية على أن يكون لها علاقات معها على نحو يتجاوز الأشـــكال التقليدية للتعاون الدولي، وذلك عبر تعزيز وجودها العسكري في إطارها.[3]

لم تكن جيبوتي كيانًا سـياسـيا موحدا، بل كانت تتكون من سـلطنة عيسـى الصـومالية وسلطنات عفر المحلية والإقليمية، حتى أنشأت فرنسا رسميًا مستعمرة أرض الصومال الفرنسية عام 1896م، بدمج سلطنة عيسى مع العفر ومدينة جيبوتي كمركز إداري لها .وظلت جيبوتي مستعمرة فرنسية حتى حصلت على استقلالها في عام1977 م، إذ قاد حركة الاستقلال تحالف بين العيسى والعفر، وسيطرت قبيلة العيسـى على الحكم واستبعدت عفر في أثناء حكم الرئيس الأول لجيبوتي "حسن جوليد".[4].

وبعد تمرد العفر في مطلع التســـعينات، أعيدت التعددية الحزبية مرة أخرى، بعد اعتماد دستور جديد في عام 1992 م ووصول الرئيس "إسماعيل عمر جيلة"[5]، إلى الحكم عام1999 م، والـذي أعيـد انتخـابـه في الأعوام2005 ، 2010م[6]، ويرجع أهميتهـا عن طريق موقعهـا الجيواسـتراتيجي المتميز إذ يحدها من جهة الشـمال إريتريا، وإثيوبيا من الغرب والجنوب الغربي، والصـومال من الجنوب، فضـلًا عن خليج تاجورة الذي يقسـم النصـف الشـرقي من البلاد والواقع جنوب مضيق باب المندب وعند مدخل البحر الأحمر والمطل على خليج عدن[7].

وينعكس الموقع الجغرافي على الأهمية الجيواســـتراتيجية لجيبوتي إذ جعلها بمثابة ممر إلزامي لطرق التجارة البحرية الهامة، وذلك انطلاقًا من وقوعها على مضـيق باب المندب، والذي يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم إذ يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحـــر العرب، وازدادت أهميته منذ افتتاح قناة السويس وربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط[8] .

يشـكل قرب جيبوتي جغرافيًا من مناطق الصـراع في أفريقيا ومنطقة الشـرق الأوسـط، ووضـعها كنموذج للاستقرار في منطقة تعاني من الاضـطرابات عاملًا لجعلها مركزًا مميزًا لكل من عمليات الأمن البحري، دوريات مكافحة القرصـــنة، ضـــربات الطائرات بدون طيار الإرهابية،

عمليات القوات الجوية، العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب ، المراقبة الاستخباراتية، وحفظ السلام والمساعدات الإنسانية.[9]

عانت الصومال من صراع داخلي ممتد، منذ سقوط نظام" **سياد بري**"(100) مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما جعل الصومال بؤرة للاضطرابات الممتدة ذات التداعيات العالمية والإقليمية، ولعل من أبرزها التهديدات المرتبطة بحركة الشباب المجاهدين التي تعد بمثابة أحد أبرز الحركات الإرهابية العابرة للحدود في أفريقيا والتهديد الناجم عن عمليات القرصنة قرابة السواحل الصومالية [10]، فضلاً عن ذلك قرب جيبوتي من الحروب الأهلية في السودان وجنوب السودان، والنزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، والنزاعات الحدودية المتجددة بين إثيوبيا وإريتريا والممتدة منذ نهاية التسعينيات ومطلع العقد الأول من الألفية الجديدة [11].

قد انعكس ذلك القرب الجغرافي لجيبوتي من مناطق الصراع على تحفيز بعض القوى الدولية أو الإقليمية لإنشاء قواعد عسكرية في جيبوتي، فعلى سبيل المثال مثلت القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي مركزًا لحملة الحرب العالمية على الإرهاب في القرن الأفريقي، إذ بدأت العديد من المهمات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في اليمن والصومال ودول مضطربة أخرى مجاورة من جيبوتي، كذلك تدعم جيبوتي الالتزامات الفرنسية على المستوى الأمني في القارة الأفريقية، إذ شنت عمليات عسكرية كبيرة في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية من قاعدتها في جيبوتي[12]، تتعلق بالعوامل الاقتصادية الداخلية بجيبوتي، والتي تعد من بين العوامل الدافعة لاستضافتها للقواعد العسكرية الأجنبية، وتتمثل أبرز تلك الاعتبارات في تلاشي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمثل قرابة (1,5%) من (GDP) [13] وهو ما يؤدي إلى استيراد معظم المواد الغذائية من الخارج، وقد يجد ذلك تفسيره في ضوء المناخ الصحراوي الجاف ودرجات الحرارة العالية على مدار العام إلى جانب محدودية هطول الأمطار[14].

كذلك أن السواد الأعظم (89%) من مساحة جيبوتي أراضي قاحلة صحراوية بينما تمثل المراعي (10%) وتمثل الغابات نسبة (1%) [15]، وهو ما دفع جيبوتي للاعتماد بشكل رئيس على قطاع الخدمات والذي يمثل قرابة(80٪) من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)[16]، إذ تعتبر جيبوتي بمثابة مركزًا للشحن والتزود بالوقود، فضلا عن ذلك ارتفاع معدل الفقر في جيبوتي والذي يبلغ (22,5%) عند قياسه باستخدام خط الفقر وفقًا للبنك الدولي البالغ (1,90) دولار أمريكي.

ترتب على ذلك استهداف النظام الحاكم بقيادة الرئيس" إسماعيل عمر جيله "[17]الذي وصل إلى سُدَّة الحكم عام 1999 م التركيز على مسألة استثمار الأهمية الجيواستراتيجية لموقع جيبوتي وتحويله إلى مصدر أساسي للدخل، إذ تشكل الإيرادات الناجمة عن القواعد العسكرية نحو (128)مليون يورو وهو ما يعادل نحو (3%) من الناتج القومي المحلي [18].

وتعد القيمة الإيجازية للقاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر في هذا الإطار، إذ تبلغ مليون يورو، في حين تعد القيمة الإيجازية للقاعدة العسكرية اليابانية الأقل، إذ تبلغ ملايين يورو.

ويعزز من الاستفادة الاقتصادية لجيبوتي تقديم القوى الممتلكة للقواعد العسكرية لإعانات أو مساعدات تنموية، [19] فعلى سبيل المثال تقدم" الوكالة الفرنسية للتنمية Agence Française de Développement (AFD) المساعدات غير المباشرة عن طريق تمويل العديد من المشاريع، وذلك من قبيل تقديم الوكالة منحة للتنمية قدرها ملايين يورو لجمهورية جيبوتي بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان" حي بالبالا "بمدينة جيبوتي[20]

كذلك تُموِّل" الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S. Agency for International Development (USAID)" العديد من المشاريع التنموية، وذلك من قبيل الدعم المقدم من مكتب الغذاء من أجل السلام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي مكن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) من تقديم المساعدة الغذائية لأكثر من (42600) من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جيبوتي [21].

بعد استقلال جيبوتي وحصولها على السيادة في 27حزيران 1977م، شهدت البلاد ثلاث مراحل مختلفة سياسيًّا. وتجدر الإشارة إلى أنّ تم الحصول علىٍ تلك السيادة بعد سنواتٍ عديدة من النضال من أجل تقرير المصير. ثم استشارت الشعب ثلاث مرات حتّى قرر في المرة الثالثة اختيار الاستقلال وذلك في 8أيار1977م.

ثانياً: مراحل التطورات السياسية في جيبوتي بعد الاستقلال.

شهدت التطورات السياسية في جيبوتي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى من1977-1989م، والتي يمكن وصفها بـــ « بناء الأمة وإنشاء الهيئات المؤسساتيّة لدولةٍ مستقلة «وهي مرحلة أساسية في السنوات المقبلة بما يتعلّق بتمثيل مختلف الاتّجاهات في الآراء السياسية والمجتمعية وفي ممارسة السلطة.

وكان النظام السياسي الذي دخل حيز التنفيذ نظام الحزب الواحد، مع أول رئيس للجمهورية أبيتدون حسن جوليد.، ولم تبدأ الممارسة السياسية لاختيار الرئيس من قبل الشعب إلا عام 1981م مع تنظيم أول انتخابات برلمانية رئاسية. واتبع النظام السياسي مبدأ فصل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي تلك المرحلة، تم تأمين الاستقرار السياسي مع استمرار نسبي لإدارة سلطة الدولة من قبل الحزب السياسي والرئيس المنتخب في أعقاب الاستقلال[22].

المرحلة الثانية من 1990-1999م، تتميز باستمرار نظام الحكم السياسي على رأس الدولة .ولكن سيتذكر التاريخ الانفتاح السياسي بسبب حقيقتين رئيسيتين: النزاع المسلّح في العام

1991م ونَفَس الديمقراطية الذي نقله لابول في خطابه حول موضـــوع إدخال الديمقراطية في إفريقيا (1992م.) وتلك الأحداث ساعدت في تكوين المشهد السياسي في جيبوتي لإعداد مستقبل سياسي مستقرٍ ونمو اقتصادي مناسب، وتم استبدال القانون الدستوريّ الذي وضعته الجمعية التأسيسية منذ الاستقلال في البلاد بدستور جديد معتمد وفق الاستفتاء عليه وصدر في 4أيلول 1992 ويمثّل ذلك الدستور خطوةً هامة اتّخذتها جيبوتي في طريق الديمقراطية التعددية واضعةً حدًا لحكم الحزب الواحد تماشيا مع دعوة لابول والانفتاح الديمقراطي.[23]

يســمح الدســتور الجديد التعددية الحزبيّة المحدودةً بأربعة أحزاب لمرحلةٍ انتقالية لمدة عشر سنوات. وجسد القانون الانتخابي الأساسي 92/AN/01 الصادر في 29 تشرين الأول 1992م الانتخابات المتعددة الحزبية والتعددية الحزبية المحدودة بأربعة أحزاب لمدة عشـــر سنوات.[24]

المرحلة الثالثة من 2010–2000م الموصـــوفة بمرحلة «الحكم الديمقراطي والانفتاح السياسي» وهي تتميّز بالخطّة السياسية من التناوب الأول إلى أعلى الدولة بعد اثنين وعشرين عاما من حكم أول رئيس للبلاد. وعقب تلك المرحلة الانتقالية لعشـر سـنواتٍ والمحدودة بأربعة أحزابٍ سياسية، تأسست التعددية الحزبية في العام 2002 م وفقا للأحكام الدستورية.[25]

ثالثاً: التطورات السياسية في جيبوتي من 2000–2010.م

شـهدت جيبـوتي خلال المدة من 2000–2010 م، تزايـداً كبيـراً فـي حجـم الوجـود العسكري الأجنبي، وحراكا سياسياً، إذ أنها تتمتع بأهمية إستراتيجية مميزة بجوار مضيق باب المنـدب، أحـد أكثـر طـرق التجـارة البحريـة كثافةً في العالم، وبالتالي فهي البوابة الإستراتيجية للبحر الأحمر، فهي جمهورية لها برلمان وسلطة تنفيذية يقودها رئيس يتم انتخابه كل خمس سنوات.[26]

وفي شباط 2000 م، وُقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة والفصائل المتبقية في الجبهة التي لم توقع اتفاق السلام وواصلت الصراع المسلح في الشمال في 12 أيار 2001 م، أقيم حفل توقيع رسمي في جيبوتي، اختتمت فيه عملية السلام بين الحكومة وممثلي الجبهة .في أيلول 2002 م، تم رفع القيد الدستوري على الأحزاب السياسية25).)

وأجريت الانتخابات البرلمانية في 10 كانون الثاني 2003م، بمشـــاركة ثمانية أحزاب، مجتمعة في تحالفي، تتنافس على 65 مقعداً في البرلمان .وتشير التقارير إلى أن ائتلاف، الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية، بقيادة التجمع الشعبي الحاكم، فاز بنسبة (62.73 %(من الأصوات وجميع المقاعد البالغ عددها 65 في البرلمان، بينما فاز الائتلاف المعارض، الاتحاد من أجل البديل الديمقراطي(UAD) ، بنسبة(37.27%) من الأصوات .ومع ذلك، وبسبب نظام البلاد

الانتخابي" الفائز بالمرتبة الأولى"، لم تفز بأي مقاعد في البرلمان .علاوة على ذلك، ولأول مرة في التطور السياسي في البلاد، تم انتخاب سبع نساء كعضوات في البرلمان[27]

بالرغم من اعتماد جيبوتي على التعددية السـياسـية شـكليًا في 2000–2010 م، إلا أن غالبية الجيبوتيين ينتمون إلى عرقيتي عفار وعيسـى الصـوماليين ؛ المجموعات الأخرى من أصول يمنية وإثيوبية .يقدر عدد سكان البلاد بنحو 680.000 نسمة في عام 1998 م، ومعظمهم من الحضـر ويتركزون في العاصـمة جيبوتي، إذ يقطن ما يقرب من ثلثي السـكان .ويقدر معدل النمو الطبيعي السنوي بنحو (3.1%)فضـلاً عن ذلك، هناك عدد كبير من اللاجئين من البلدان المجاورة، مما أدى إلى إجهاد الموارد الشـحيحة المتاحة. وبحسـب آخر التقديرات فإن هناك(21.273)لاجئاً منهم(20,139)من شـمال غرب الصـومال في حين أن العدد الإجمالي للنازحين الجيبوتيين وغير الجيبوتيين غير معروف، تتراوح التقديرات بين 100000 و 150.000 وفقًا للمكتب الوطني لمساعدة اللاجئين والكوارث[28]

كان للروابط الإقليمية دورها السـياسـي في قبائل جيبوتي تمثل عاملًا من عوامل تهديد الاستقرار الإقليمي، إذ يمتد العفـر في كلٍ من إريتريا وإثيوبيا، على نحوٍ قد يؤثر على صياغة المعادلة الإقليمية بين البلدان الثلاثة، والأمر ينصرف على العرق الصومالي الذي له امتدادات في الصومال. [29]

نتيجة للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، زادت أنشطة موانئ جيبوتي، التي كانت تستوع (25 %) فقط من حركة المرور في إثيوبيا، زيادة كبيرة في عام 2000م، مما كان له أثر إيجابي على الإيرادات بالنسـبة للحكومة والناتج المحلي الإجمالي وضـعت الزيادة في حجم حركة الواردات الإثيوبية عبر جيبوتي أعباء ثقيلة على ميناء جيبوتي والبنية التحتية ذات الصـلة .يتمثل أحد التحديات الرئيسـية التي يواجهها البلد في محاولة الاستفادة من الوضـع الجديد، الذي يترتب عليه آثار على الاسـتثمار وبناء القدرات بصـرف النظر عن خطط تطوير ميناء جديد يقع في دوراليه، والذي سـيلبي جميع المعايير والمتطلبات الدولية مع مرافق حركة النفط وكذلك المناطق الحرة التجارية والخدمية، تم حل المشكلة جزئيًا من خلال خصخصة ميناء جيبوتي لسلطة موانئ دبي في حزيران 2000م، سـمحت الاتفاقية بتحسـين كبير في إدارة الميناء في عام 2002م، تولت سـلطة موانئ دبي أيضًـا إدارة المطار ومع ذلك، حدثت انتكاسـة كبيرة في 9 كانون الثاني2002م، حينما تم اكتشـاف تسـرب لزرنيخات النحاس المطلي بالكروم، وهو مادة حافظة للأخشـاب ومبيد للفطريات، في ميناء جيبوتي، مما أدى لاحقًا إلى تلوث موقع العزل بأكمله .أدى هطول الأمطار إلى اتساع منطقة التلوث بشكل كبير تم إنشاء مركز أزمات يضم وزارتي البيئة والزراعة وسلطات الموانئ والخدمات البحرية والعبور لتأمين الموقع الملوث وبدء عملية إزالة التلوث، بينما أوفدت

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)الفاو) ومنظمة الصحة العالمية خبراء لدعم التقييم الأولي وأوصوا باتخاذ عدد من التدابير في آذار 2003م، طلبت حكومة جيبوتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إيفاد فريق هيئة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق لمساعدة السلطات ووكالات الأمم المتحدة في تقييم العواقب الإنسانية والبيئية للكارثة وفي تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية .أصدر المكتب منحة إغاثة طارئة لتلبية الاحتياجات العاجلة وإيفاد أخصائي السموم البيئية لمساعدة الحكومة .كشفت تقييمات منظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى 350 شخصًا قد تعرضوا للتلوث في آذار 2003 م، طلبت حكومة جيبوتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إيفاد فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق لمساعدة السلطات ووكالات هيئة الأمم المتحدة في تقييم العواقب الإنسانية والبيئية للكارثة وفي تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية .أصدر المكتب منحة إغاثة طارئة لتلبية الاحتياجات العاجلة وإيفاد أخصائي السموم البيئية لمساعدة الحكومة .كشفت تقييمات منظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى 350 شخصًا قد تعرضوا للتلوث في آذار 2003 م، طلبت حكومة جيبوتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إيفاد فريق هيئة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق لمساعدة السلطات ووكالات الأمم المتحدة في تقييم العواقب الإنسانية والبيئية للكارثة وفي تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية أصدر المكتب منحة إغاثة طارئة لتلبية الاحتياجات العاجلة وإيفاد أخصائي السموم البيئية لمساعدة الحكومة كشفت تقييمات منظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى 350شخصًا قد تعرضوا للتلوث.

بالرغم من تمتع العملية السياسية في البلاد بالاستقرار النسبي، وتماسك المجتمع رغم التناقضات الحاكمة؛ إلا أن التفكير فيما بعد حكم" جيلة "سيعيد البلاد لحالة الانقسام القبلي والسياسي، بما قد يدفعها بعيدًا عن حالة الاستقرار التي تتميز بها عن محيطها الإقليمي. إذ شهدت فترة الحكم الديمقراطي في 2000– 2010م، والانفتاح السياسي في جيبوتي تطورات على الواقع السياسي في البلاد، إذ أُجريَت انتخابات تشريعية في كانون الثاني 2003م، والتي عقدت تحت نظام التعددية الحزبية، والانتخابات الرئاسية في العام 2005م والمحلية في عام 2006م، والتي أطلقت فعليًّا عمليّة اللامركزي.[30]

شرعت جيبوتي في تنفيذ برنامج تسريح بمساعدة فرنسا والاتحاد الأوروبي، ومن بين 18 ألف جندي سيتم تسريحهم، تلقى حوالي ثلثيهم حوافز مالية لترك الجيش .ومع ذلك، فإن أولئك الذين يتم تسريحهم يواجهون صعوبات في الحصول على عمل بسبب مهاراتهم المحدودة وسوء حالة الاقتصاد .يحتاج برنامج التسريح إلى أن يكون متزامنًا بعناية مع برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وكذلك مع أنشطة إعادة التأهيل الجارية في المناطق المتضررة من النزاع . يتم التعامل مع ذلك جزئيًا من قبل مؤسستين جديدتين يمولهما البنك الدولي ومصرف التنمية

الأفريقي، وهما الوكالة الجيبوتية لتنفيذ الأعمال العامة وصـــندوق التنمية الاجتماعية، ويعملان بكامل طاقتهما منذ عام.2000 .[31]

وواجهت جيبوتي التزامات مالية تتجاوز قدرته إلى حد كبير، بينما انخفضـــت مصـــادر التمويل الخارجي لاحتياجاته الإنمائية في السنوات الأخيرة .في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق الأنشطة الدولية لمكافحة الإرهاب، انضمت قوات عسكرية من الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى إلى الوجود العسكري الفرنسـي في جيبوتي .ومن المتوقع أن يكون لعمليات النشـر تلك تأثير إيجابي على اقتصـاد البلاد وكذلك تعزيز التعاون الثنائي لدعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.[32]

حظي برنامج صندوق النقد الدولي بدعم من البنك الدولي لتمويل الإصـلاحات المؤسسية وتوحيد القطاع العام وتحقيق الاستقرار المالي .علاوة على ذلك، من أجل تحفيز النمو الاقتصـادي اللازم، أطلقت الحكومة برنامج التكيف الهيكلي ويســتند ذلك البرنامج الذي يتم تنفيذه بدعم من صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أهداف رئيسة :

تعزيز المالية العامة، واحتواء عجز الميزانية، وتحسـين اسـتقرار الاقتصـاد الكلي .تثمين الموارد المتعلقة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية ومعدات الخدمات العامة.

الشـروع في عملية إصـلاح تهدف إلى تجنب العقبات المتعلقة بالنمو الاقتصـادي للقطاع الخاص .فيما يتعلق بعملية الإصلاح، تم تسليط الضوء على أربعة محاور رئيسية :

إصـلاح نظام العدالة، التي سـتجذب المسـتثمرين وتوفر ضـمانات لحماية أصـولهم وعمل عمالهم، ونُظمت في عام 2000 مائدة مسـتديرة برئاسـة رئيس الدولة ونُفذت توصـيات النتائج، ولا سيما تلك المتعلقة بفصل وزارة العدل عن قصر العدل،

تحديث وضـع القضـاة فيما يتعلق باستقلالهم وإنشاء غرفة التجارة، إصـلاح الخدمة المدنية المعتمد في شـباط2001 ، تنفيذ سـياسـة اللامركزية .وتحقيقا لتلك الغاية، تم إنشـاء مجالس جهوية في المناطق الداخلية .سـيؤدي ذلك النهج الجديد إلى تحسـين المشـاركة المباشـرة للناس في التنمية المحلية وضـمان مشـاركة المجتمع المدني من خلال إنشـاء مجتمعات التنمية، تشـجيع الجمعيات وإنشـاء التعاونيات .تم بالفعل إنشـاء الإطار المؤسـسـي لمنظمات الخدمة العامة المنظمات غير الحكومية موافقة الجمعية الوطنية على قانون الأســرة في عام 2001م، إلى جانب اعتماد قانون عفو لصـالح الشـخصـيات السياسية المنتمية إلى المعارضـة، تعكس الاتجاه الإيجابي للحكومة فيما يتعلق بقضـايا حقوق الإنسـان .علاوة على ذلك، شـهد عام 2002 م وضـع الإسـتراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية (SNIFD) والموافقة على الإســتراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية) (الإيدز))إلى جانب اعتماد قانون عفو لصـالح الشـخصـيات السياسية المنتمية إلى

المعارضة، يظهر الاتجاه الإيجابي للحكومة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، علاوة على ذلك، شهد عام 2002م، وضع الإستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية (SNIFD) والموافقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز .إلى جانب اعتماد قانون عفو لصالح الشخصيات السياسية المنتمية إلى المعارضة، يظهر الاتجاه الإيجابي للحكومة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان .[33]

المبحث الثاني

الأوضاع الاقتصادية في جيبوتي.

أولا: نظرة عامة على الحالة الاقتصادية في جيبوتي.

لم يسمح ضعف الإمكانيات والموجودات في المناطق وغيابها وتقييمها بتنمية الاقتصاد الإقليمي وخلق فرص عمل. واختفت بعض الوظائف التي كانت موجودة من خلال مبادرات القطاع الخاص بسبب الأزمة ولكن أيضا بسبب ضعف الدعم من السلطة العامة. ويعتبر الأداء الاقتصادي غيرٍ كاف ولم يحسن توزيع الثروة الوطنية ظروف معيشة السكان كذلك يتبين أن عدد الوظائف التي تم خلقها غير كاف بخاصة للشباب[34].

ويعتقد السكان أن بناء الاقتصاديات المحلية ممكن لأنّنا نملك القوة والقدرة على إعادة بناء وتطوير مناطقنا كحجر أساس للنمو المرتفع في أثناء السنوات المقبلة. والورقة الرابحة الأولى هي بالتأكيد شبكة الطرق المعبّدة التي تربط العاصمة بالعواصم الإقليمية ولكن أيضا بأثيوبيا مع نمو اقتصادي مرتفع. والورقة الرابحة الثانية هي انفتاح البلد على البحر الذيّ يقدم خطًّا ساحليًا مهما من عرتا وتاجورا وأوبوك[35]

وقامت جيبوتي بعلاقة اقتصادية وتجارية متميّزة مع أثيوبيا التي تستخدم مرفأها والتي يمثّل حجم نشاطها أكثر من(80%)سنويًّا. ولم تُتّخذ خطوات بشأن مجموع المناطق دون الإقليمية(COMSEA) [36]، وليس من شأن عدم الاستقرار في الصومال والأزمة مع إريتريا أن يساهمان في الاندماج مع الجوار.[37]

يقدم الرسـم التالي بحسـب الترتيب من حيث الأهمية الحاجات التي يجب إيجاد حلّ لها وفق السكان.

وشهدت جيبوتي تقدما في مجال الاقتصاد الكلي، الذي أدى إلى خفض عجز الميزانية، لم يعقبه انعكاس للاتجاه نحو تدهور الحالة الاجتماعية، لاسيما إذا كان يتعلق بنمو سكاني سنوي يقدر بنسبة(3%) سنويا .فيما يتعلق بمسألة الظروف الاجتماعية، يجب التأكيد على أنه خلال العامين الماضيين بذلت جهود لجمع المؤشرات الاجتماعية، وقد أسفرت تلك الجهود، التي بذلتها الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة، عن الدراسات الاستقصائية التالية:

أما بالنسـبة للبعد الاقتصـادي والتنموي، تعتمد جيبوتي الدولة البحرية الواقعة على خليج عدن على التجارة والنقل البحري، فمنذ الحكم الفرنسـي وتمثل مدينة جيبوتي وميناؤها عصـب الاقتصـاد الجيبوتي، بوصـفهما مركزًا إداريًا واقتصـاديًا تطورا على مدار القرن العشـرين، إذ تتبع جيبوتي نظامًا اقتصـاديًا يعتمد على تطوير البنية التحتية عن طريق توسـيع الموانئ وروابط النقل الإقليمية مع الاستفادة من موقعها الاستراتيجي.[38]

الاقتصـاد في جيبوتي أكثر عرضـة للتقلبات السياسية في محيطه الإقليمي، فأدت الحرب الإثيوبية في إقليم تيجراي على سبيل المثال، إلى قطع الطريق وخط السكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي، مما أثر على معدل التجارة بين البلدين .ولم يتوقف الأمر عند الصـراعات والتوترات الإقليمية التي من شأنها التأثير على السلامة الإقليمية لموانئها وممراتها البحرية .بل إن التقاطعات الإقليمية والدولية وإعادة صـياغة التحالفات من شـأنه أن يؤثر على موقع جيبوتي من تلك المعادلة ومن ثم يؤثر على اقتصادها المعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية.

1-تنويع وتعزيز النمو الاقتصادي التنافيّ والصحي وإنشاء بنى تحتية داعمة للإنتاج

2- توفرٍ تنمية رشيدة للأراضي والتوسع في قطاع الزراعة

3- تطوير الرأسمال البشري وتدريب المهارات الوطنية وتشجيع قطاع الاستثمار في الصناعات المحلية والتجارة الداخلية والخارجية والاندماج الاقتصادي الإقليمي وتعزيز الانفتاح نحو الخارج لكن التركيز على قطاع الخدمات مع ارتفاع مستوى الدين الخارجي لتمويل البنية التحتية يؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بالرغم من أن تنويع الاقتصاد وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري ضمن خطة التنمية المستدامة، لا يزال مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد منخفضًا، إذ ترتفع نسبة الفقر في جيبوتي، وتعيش نسبة كبيرة من السكان في فقر بنسبة بلفت حوالي (40٪) [39]

تعد البطالة أحد العوامل الرئيسة لارتفاع نسب الفقر، إذ يزيد معدل البطالة عن (43%) بين سكانها الذي يمثل الشباب فيهم النسبة الأكبر والتي تصل إلى (50%)، كذلك أن اعتماد الاقتصاد على التجارة الدولية والنقل البحري، رغم ما أسهم فيه من ارتفاع معدلات النمو، إلا أنه ترك البلاد عرضة للتقلبات السياسية وأضعف من مستويات التنمية في البلاد .[40]

توقع الاتفاق الاحتياطي بين الحكومة وصندوق النقد الدولي زيادة الجهود المبذولة لتحسين الإدارة الاقتصادية في أثناء خفض الإنفاق العام، وتوحيد السياسة المالية وتنفيذ إجراءات الرقابة المالية .ومع ذلك، واجه تنفيذ الاتفاقية مشاكل خطيرة، لاسيما بسبب نقص الأموال لتسريح الجنود الذين تم استدعاؤهم خلال الحرب الأهلية .وفي أيار 1997 م، خفف اجتماع مائدة مستديرة للمانحين جزئياً من ذلك العائق :وافقت فرنسا والاتحاد الأوروبي على المساعدة في عملية التسريح . ونتيجة لذلك، بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق تسهيل التكيف الهيكلي المعزز، والذي تم التوقيع عليه أخيرًا في حزيران.1999 م.[41]

ووفقاً للدراسة الاستقصائية EDAM-IS2 1 التي أُنجزت في عام 2002 م، زاد معدل الفقر النسبي والفقر المدقع من عام 1996 إلى عام 2002م، على التوالي، من 14) %) إلى 45.1)%) ومن(9.6%) إلى (42.1 %)[42]

يستهلك غير الجيبوتيين المضطربين بسبب النزاعات في القرن الأفريقي (أي المهاجرون واللاجئون)حصة كبيرة من الخدمات الصحية المحدودة في جيبوتي .مع النظام الصحي المجاني تمامًا للجميع ومع تزايد أعداد المستفيدين، لم يعد النظام قادرًا على توفير خدمات كافية لجميع السكان فضلا عن ذلك تسبب النزاع المسلح الداخلي في أضرار مادية للبنية التحتية الصحية.[43]

يرتبط وضع العمالة ارتباطا وثيقا بقطاع التعليم .في كل عام، يصل 4000 شاب إلى سوق العمل دون أي مؤهلات ومن المتوقع أن يستمر ذلك العدد في النمو في أثناء السنوات القليلة القادمة، ولاسيما في مدينة جيبوتي، إذ تزداد الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى العاصمة بسبب نقص المراعي والأراضي الخصبة. [44]

وتتمتع جيبوتي باقتصـاد مزدوج، يتميز بقطاع غير رسـمي مهم يخدم السـكان ذوي القوة الشرائية الضـعيفة، وباقتصـاد حديث قائم على البنية التحتية القوية للموانئ والمطارات، والتي تخدم سكاناً يتمتعون بقوة شرائية قوية تعتمد بالكامل تقريباً على الواردات.[45]

ويتألف سـكان الريف في المقاطعات الخمس في جيبوتي بشـكل رئيس من الرعاة الرحل الذين يعيشون في ظروف غير مستقرة في المراعي التي استنزفها الجفاف والرعي الجائر .وقد أدى ذلك الوضـع إلى خسـائر فادحة في الثروة الحيوانية وانخفاض إنتاج الحليب .يؤثر الجفاف أيضًـا على سكان الحضر، إذ تواجه مدينة جيبوتي نقصًا حادًا في المياه، لاسيما في أشـهر الصـيف من شـهر أيار إلى شـهر آب .هناك حاجة ملحة لإيجاد طرق للاستفادة بشكل أفضل من مياه الأمطار واستكشاف موارد المياه في جميع أنحاء البلاد.[46]

ثانياً: مراحل التطورات الاقتصادية بعد الاستقلال في جيبوتي

بدأت جيبوتي تشعر بالقلق على موانئها بعد منافسة موانئ دول أخري، مثل ميناء بربرة وأرض الصـــومال أمر يؤثر على إثيوبيا التي تقوم بمحاولات للتأثير على جيبوتي، مع محاولة إثيوبيا خلق محاور جديدة للربط والنقل مع إريتريا، أو الصـــومال، فيعد تطوير الموانئ الإريترية والصـومالية وكذلك ميناء بربرة بأرض الصـومال، تهديدًا لجيبوتي كمركز للنقل اللوجسـتي، وعلاوة على التوترات الإقليمية، فإن تطوير مرافق إقليمية قد ولم يقتصـر الأمر على التفاعلات الإقليمية في القرن الأفريقي، بل إن التفاعلات الإقليمية والدولية من شأنها التأثير على الدولة التي تستضيف قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا واليابان والصـين؛ ناهيك عن قيام الأخيرة بتطوير الاستثمارات في البنية التحتية بما أغرق البلاد في الديون.[47]

ظل اقتصـاد جيبوتي يقوم على الخدمات بالرغم من وجود موارد طبيعية كبيرة، وهو قطاع سـاهم بنحو(80 %)من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام2001م، ولا يزال القطاعان الزراعي والصـــناعي صـــغيرين للغاية، على التوالي (3%) و (20%) من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي، تتمتع جيبوتي بميزة نسبية بسبب بنيتها التحتية الفعالة في مجال النقل (الموانئ والمطارات والسكك الحديدية) والمؤسسـات المصـرفية ومرافق الاتصـالات .تمتلك البلاد أحد أكثر الأنظمة الاقتصـادية ليبرالية في إفريقيا .عملتها قابلة للتحويل بحرية ولا توجد ضـوابط على حركة رأس المال.

وفي ضـــوء تلك التحولات والمعادلات الإقليمية والدولية، فإن مسـتقبل الاسـتثمارات في جيبوتي مرهون بشكل كبير بشبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، والتوازنات التي يمكنها تحقيقها بين حلفائها الإقليميين؛ لذا تسعى جيبوتي إلى تطوير وتنويع قطاعاتها الاقتصـادية، وتسعى كذلك إلى

تنويع حلفائها الإقليميين، بعد أن تبين خطر سيطرة إثيوبيا على جانب كبير من حركة التجارة لديها . (48)

وبالرغم من صـــغر دولة جيبوتي مســـاحة وعددًا، إلا أنها تحظى بأهمية إســـتراتيجية، اسـتمدتها من موقعها المميز، مما جعلها ركيزة مهمة لتفاعلات القرن الأفريقي، سـواء عن طريق خلال التدافع الإقليمي والدولي عليها لضمان موطئ قدم على البحر الأحمر أو تأمين حركة التجارة الدولية، أو من خلال شراكتها في معادلات الأمن في المنطقة، سواء من خلال جهودها الإقليمية في مكافحة الإرهاب والقرصنة في المنطقة، أو في أثناء عضويتها في مجلس أمن البحر الأحمر، على نحوٍ يجعل من جيبوتي رقمًا مهمًا في المعادلة الإقليمية للمنطقة، التي في طور التغيير والتشكل .[49]، والاستقرار والتنمية في البلاد، بعدًا مهمًا ضمن صياغة تحالفاتها في المنطقة، لذا تنظر جيبوتي إلى التغيير الإقليمي بحرص شـديد؛ كون ذلك التغيير سـينعكس بشـكل كبير على مستقبل مكانتها وموقعها الاستراتيجي في المنطقة، ناهيك عن أهمية التغيير على مستوى الداخل، في ظل التغييرات التي طالت أغلب دول المنطقة، وبقاء تلك الدولة التي تشهد استقرارًا نسبيًا، عبر تأجير الموانئ وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة، إذ تتصل مصالح جيبوتي الإقليمية بشكل كبير بمينائها الواقع على باب المندب، لذا تتأثر مصـالح البلاد بالتحولات التي تشـهدها الدول الإقليمية المحيطة، إذ يتأثر الميناء بالتوترات الإقليمية في اليمن والأزمات المفتوحة في إثيوبيا والصومال في الجنوب وكذلك التوترات مع جارتها الشـــمالية إريتريا، وهو الأمر الذي ينعكس على الالتزامات الجيبوتية إقليميًا بجهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وأمن الحدود.[50]

لذا فإن الاقتصـاد في جيبوتي أكثر عرضـة للتقلبات السياسية في محيطه الإقليمي، فأدت الحرب الإثيوبية في إقليم تيجراي على سـبيل المثال، إلى قطع الطريق وخط السـكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي، مما أثر على معدل التجارة بين البلدين .ولم يتوقف الأمر عند الصـــراعات والتوترات الإقليمية التي من شأنها التأثير على السلامة الإقليمية لموانئها وممراتها البحرية .بل إن التقاطعات الإقليمية والدولية وإعادة صـياغة التحالفات من شـأنه أن يؤثر على موقع جيبوتي من تلك المعادلة ومن ثم يؤثر على اقتصادها المعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية.[51]

لم يقتصـر الأمر على التفاعلات الإقليمية في القرن الأفريقي، بل إن التفاعلات الإقليمية والدولية من شـأنها التأثير على الدولة التي تسـتضـيف قواعد عسـكرية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا واليابان والصين؛ ناهيك عن قيام الأخيرة بتطوير الاستثمارات في البنية التحتية بما أغرق البلاد في الديون.[52]

وسـجل اقتصـاد جيبوتي معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنحو (1-2%)عام 2000م وقد تأكد هذا التطور الإيجابي في عام 2001 م، بنمو قدره(1.9%) وتطور الرقم المرتقب لعام

2002في نفس الاتجاه .وانخفض معدل التضخم من(2.4%) في عام 2001 م إلى(1.4%) في عام 2002 م، على النحو الموصـــى به في برنامج التكيف الهيكلي الذي بدأ في عام 1998 بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .كان الميزان التجاري السلبي في المدة من 1999 إلى 2001 مسـتقراً، إذ تجاوز العجز 30 مليار فرنك سـويسـري .وبينما انخفض عجز الميزانية من 1.8 %في عام 2000 إلى(1.4%)من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 م، فإنه لا يزال يتجاوز إلى حد كبير الهدف الأولي للحكومة[53].

ويشير تحليل النمو الاقتصادي إلى ثلاث ميزات أساسية:

وخلال مرحلة 1977– 1989 م شــهد الاقتصــاد في جيبوتي نموًا غر متجانس ملحوظ بتعاقب الأزمات السياسية والصدمات الاقتصادية مسبّبة تدهورًا مستمرًا لتنافسية البلد ولوضعه المالي ولبنيته الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. في منتصف السبعينات، أسفرت الحروب المتكررة في المنطقة الفرعية والنزاعات الداخلية في أواخر الثمانينات عن خراب المناطق المتضررة من الحروب وزعزعة استقرار الدولة وتعطّل الشبكات الاقتصادية في المناطق الريفية وتدفّق اللاجئين إلى المدن غير المجهزة لاستضافتهم. ويؤدي جفاف المناخ المفرط إلى أمطار غزيرة منتظمةَ وإلى مصادرٍ مائيةٍ ومحاصيلٍ علفية محدودة.[54]

وخفّف الجفاف المتكرر الموارد الريفية وأضعف نمط الحياة البدوية مؤديًا إلى هجرة ريفية هائلة. ويفسر هذا المزيج من الصدمات الخارجية وضعف النمو الاقتصادي ارتفاع إفقار المناطق الحضارية ومنها بعض السكان المعرضين للخطر (المشردين وأطفال الشوارع) الذين هم أكر الضحايا.[55]

وفي المدة بين 1990-1999م أعاقت حالتان طارئتان أساسيتان بداية التنمية الاقتصادية الملتزمة وهما النزاع الداخلي وبرنامج التكيّف الهيكلي بالذي تبعه.[56]

ويعمل جيبوتي على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. والواقع أن الصراع المسلّح الداخلي في العام 1991أثّر ســلبياً على عمل الإدارة والاقتصـــاد الوطني وأدى إلى تحركات مصادر هامة من أجل إعادة بناء المتورطين في الصراع وتسريحهم. ويتوجب كبح الآثار السلبية لصراعات المنطقة ولاسيما في الصومال وأثيوبيا.[57]

أضــرت كلّ تلك العوامل بالقطاعات الاجتماعية الاقتصــادية في البلد بســبب تزايد فقر الســكان وفقدان الأســس الاجتماعية والثقافية وتدمير عدد من البني الأســاســية الاجتماعية الاقتصادية وإضعاف إدارة الحكم ونظامه في جيبوتي. ومنحت موارد مالية وتقنيّة مهمة من قبل الشركاء الإنمائيين ولكنها لم ترد سوى على الحاجات الإنسانية الكبيرة على حساب الاستثمار

وبقي مستوى النمو الاقتصادي ضعيفًا نسباً (2،2%) من المعدل السنوي ولم يتمكن من استيعاب العجز الاجتماعي.[58]

بما جعل التوازن المالي ليس مشجعا، وضع جيبوتي ومساعدة صندوق النقد الولي (FMI) والبنك الدولي برنامج إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تهدف إلى تخفيض العجز في الميزانية وتأمين توازن الميزانية وتخفيف ثقل الدين. ويمر كل ذلك بجهود إضافية على مستوى تخصيص الميزانية القطاعية.[59]

أما التنافسية فهي ضعيفة ويعاني مناخ الاستثمار من نقاط ضعف عديدة منها توفر البنية التحتية وسعر عوامل الإنتاج ونوعيّتها.[60]

ثالثا: التطورات الاقتصادية في جيبوتي من 2000–2010م.

وتميّزت مرحلة 2000–2010بانتعاش النشاط الاقتصادي مع تسارع في النموّ(4،8% كمتوسط سنويٍ) ويعود ذلك إلى جهد كبرٍ في الاستثمارات العامة وتدفّق أعداد كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ونمو القطاع الخاص الوطني والقطاعات التي تجلب النمو هي النقل والاتّصالات والبناء والأعمال العامة وللقطاع المالي حصةّ في هذا النمو لأنّه تقدم بشكلٍ ملحوظْ في هذا العقد. في الواقع، زاد عدد البنوك والمؤسسات المالية في البلد من اثنين [61] في بداية الـ 2000إلى اثني عشرة [62] في نهاية الـ 2010.ووسط هذا الزخم، تزداد ديناميّة الائتمان الاقتصادي والكتلة النقدية بتوسعٍ وباستمرار.

فقد وصلت المشاكل الاقتصادية للحكومة، ولا سيما مشاكل السيولة، إلى نقطة لم يُدفع فيها لموظفي الخدمة المدنية أجور لمدة سبعة إلى ثمانية أشهر .أدت الأشهر المتراكمة من الرواتب غير المدفوعة ونقص الوسائل إلى تثبيط النظراء الحكوميين .في عام2002 ، تطور الوضع :في أعقاب إضراب في شهر نوفمبر، حصل جميع موظفي الخدمة المدنية على رواتب ثلاثة أشهر .ومع ذلك، ما زالوا مستحقين لراتب متأخر لمدة ثلاثة أشهر.[63]

وانتقل الائتمان الاقتصادي من مستوى ضعيفً جدا في أوائل العام 1990إلى مستوى مرتفع بنسبة 34 %،5من الناتج المحي الإجمالي في العام .2010

ثالثا: التطورات الاقتصادية في جيبوتي من 2000–2010م.

وتميّزت مرحلة 2000–2010بانتعاش النشاط الاقتصادي مع تسارع في النموّ(4،8% كمتوسط سنويٍ) ويعود ذلك إلى جهد كبرٍ في الاستثمارات العامة وتدفّق أعداد كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ونمو القطاع الخاص الوطني والقطاعات التي تجلب النمو هي النقل والاتّصالات والبناء والأعمال العامة وللقطاع المالي حصةّ في هذا النمو لأنّه تقدم بشكلٍ ملحوظْ في هذا العقد. في الواقع، زاد عدد البنوك والمؤسسات المالية في البلد من اثنين

[64] في بداية الـ 2000إلى اثني عشرة [65] في نهاية الـ 2010.ووسط هذا الزخم، تزداد ديناميّة الائتمان الاقتصادي والكتلة النقدية بتوسعٍ وباستمرار. فقد وصلت المشاكل الاقتصادية للحكومة، ولا سيما مشاكل السيولة، إلى نقطة لم يُدفع فيها لموظفي الخدمة المدنية أجور لمدة سبعة إلى ثمانية أشهر .أدت الأشهر المتراكمة من الرواتب غير المدفوعة ونقص الوسائل إلى تثبيط النظراء الحكوميين .في عام2002 ، تطور الوضع :في أعقاب إضراب في شهر نوفمبر، حصل جميع موظفي الخدمة المدنية على رواتب ثلاثة أشهر .ومع ذلك، ما زالوا مستحقين لراتب متأخر لمدة ثلاثة أشهر.[66]

وانتقل الائتمان الاقتصادي من مستوى ضعيفٍ جدا في أوائل العام 1990إلى مستوى مرتفع بنسبة 34 %،5من الناتج المحي الإجمالي في العام .2010

ساهمت الجهود الإصلاحية في جيبوتي في تطهر أحوال الاختلالات المالية الهيكلية لعام 1990 من خلال تحفيز مضاعف لإيرادات الميزانية ومتابعة أكر استدامة للجهات المانحة. وهكذا انتقلت الإيرادات والانفاقات التي كانت أقلّ من 30مليار فرنك جيبوتي على التوالي من 751،28مليار إلى 07،71مليار ومن29 ،829مليار إلى 72،141 مليار فرنك جيبوتي. وارتفعت الإيرادات عموما إلى 147 2،5 والانفاقات إلى141 %. . عام2008

في ما يخص التضخم، تم التحكم جيدًا في المستوى العام للأسعار، ولكن لا يزال الاقتصاد الوطني يواجه بشكلٍ دائمٍ صدماتٍ خارجيةٍ متعلقة بأسعار الرف، وتقلّبات أسعار المواد الخام والسلع الاستهلاكية (الغذائية) المستوردة بالكامل.

(بالمليون فرنك جيبوتي)	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035
السعر الحالي للناتج المحلي الاجمالي	909643	1013033	1130271	1263417	1413555	1582998	1774391	1990760	2235573	2512807	2827021	3183452	**818326**
معدل النمو %	11,2	11,4	11,6	11,8	11,9	12,0	12,1	12,2	12,3	12,4	12,5	12,6	**11,0**
صافي التحويلات	21500	20750	19750	18750	17750	16750	15750	14750	13750	12750	11750	10750	**22250**
السعر الحالي للدخل القومي الإجمالي المتوفر	931143	1033783	1150021	1282167	1431305	1599748	1790141	2005510	2249323	2525557	2838771	3194202	**840576**
السعر الثابت للناتج المحلي الاجمالي	295440,6	317894,1	342689,8	370105	400083,5	432890,3	468820,2	508201,1	551398,2	598818,5	650915,7	708196,3	**275084,3**
معدل النمو %	7,4	7,6	7,8	8,0	8,1	8,2	8,3	8,4	8,5	8,6	8,7	8,8	**7,2**
الاستهلاك بالسعر الحالي 1	755004	840817	926822	1036002	1144980	1282229	1419512	1572700	1743747	1934861	2148536	2387589	**679210**
معدل النمو %	11,2	11.4	10,2	11,8	10,5	12,0	10,7	10,8	10,9	11,0	11,0	11,1	**9,6**
الاستهلاك بالسعر الحالي 2	623159	688591	764336	848413	942586	1048156	1165550	1297257	1443847	1607002	1786986	1987128	**564456**
معدل الناتج المحل	68,5	68,0	67,6	67,2	66,7	66,2	65,7	65,2	64,6	64,0	63,2	62,4	**69,0**

ي الإجمالي													
الاستثمار	337873	361865	410334	452696	495456	559161	631595	714018	758922	859424	942642	1069292	**306950**
معدل الاستثمار بالناتج المحلي الاجمالي	37,1	35,7	36,3	35,8	35,1	35,3	35,6	35,9	33,9	34,2	33,3	33,6	**37,5**
المدخرات الوطنية	176139	192966	223199	246165	286326	317520	370628	432810	500576	590696	690235	806613	**161365**
معدل المدخرات	19,4	19,0	19,7	19,5	20,3	20,1	20,9	21,7	22,6	23,5	24,4	25,3	**19,7**
الحساب الجاري (استثمار – مدخرات)	161734	168899	187135	206531	209130	241642	260967	281209	253346	268728	252407	262679	**145585**
نسبة الناتج المحلي الاجمالي	17,8	16,7	16,6	16,3	14,8	15,3	14,7	14,1	11,3	10,7	8,9	8,3	**17,8**
مخزون الاحتياطي	1070	1230	1420	1634	1872	2140	2439	2775	3153	3577	4054	4592	**932**
تغير الاحتياطي (مليون دولار – صندوق النقد الدولي)	138	160	191	213	239	267	300	336	377	424	477	537	**124**
نسبة الناتج المحلي الاجمالي	2,7	2,8	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	**2,7**

تعد الحسابات الخارجية خسارة هيكلية منذ الاستقلال. وفي ما يخص استمرارية الحسابات الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن التدخل الحكومي على الرغم من خصوصيته يتحمل مسؤولية اختلال التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري،) وهو السبب الرئيس لزيادة الطلب الكلي الذي أدى إلى عجز الحساب الجاري، الذي ما زال فارغا من الحركات الرأسمالية الكبيرة الدائمة كمعهد الاقتصاديات النامية وزيادة الصادرات من جيبوتي.

بالرغم من ارتفاع النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة، لم يخلق هذا الأخر فرص عمل كافية لأنّه ينبثق أساسا من الأعمال الخدماتية ولاسيما خدمات النقل البحري الذي يُعد استثماره ذات كثافة رأسمالية. ولسوء الحظ، لم يشهد معدل الفقر انخفاضا ولا يزال ذات مستوى مرتفع، والنتيجة الأساسية التي نستخلصها على المستوى الاقتصادي هي أنّه من إذ تركيبة النشاط الاقتصادي وصياغته، تشكل العقود الثلاثة الأخيرة نقطة مشتركة وهي أن قطاع الخدمات يساهم في(80%)من الناتج المحي الإجمالي. هل يتعلّق الأمر بفشلٍ أو بغياب سياسة لصالح استرداد القطاعات الأخرى أو بغياب إرادة سياسية اقتصادية نشيطة لتقوية قطاع الخدمات؟

من المؤكد أن التنوع الاقتصادي لم يكن جاهزًا واستمرّ الفقر بشدة (يبلغ معدل الفقر المدقع (9,41%)ومعدل الفقر النسبي (79.4%) وفق معطيات((IS-EDAM3وبمواجهة التوجهات الثقيلة الوطأة (ضعف البنية الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، وضعف مساهمة الإنتاج الوطني الزراعي في الإمدادات الغذائية والتنوع الضعيف للاقتصاد الوطني والشديد الاتّكال على الخدمات وضعف المدخرات والقوى الشرائية وغيرها، أما التحديات في العقود الثلاث الأخيرة

1-إقلاع القطاعينِ الأولي والثانوي وبخاصة النشاطات الصناعية بما يشمل إنتاج صناعة السلع ذات الأولية المبنية على ميزات نسبي.

2-تشجيع الزراعة الصغيرة (المحيطة بالمدن) وتنمية برامج تطوير المناطق الزراعية الإقليمية التي تسمح بتخفيف آثار انعدام الأمن الغذائي.

3-إعطاء دور أكثر غالبية للمبادرة الخاصة وللتجارة وللإدماج شبه الإقليمي وتقوية الانفتاح نحو الخارج ومع ذلك، على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية المتزعزعة، تحسن مستوى تعليم رأس المال البشري بشكل كبيرٍ خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالمقارنة مع النسبة المنخفضة للمسنين الذي يتعدى سنهم الأربعين والذين ذهبوا إلى المدرسة الابتدائية أقل من 10%)) بحسب استقصاء(DINAS)في عام 2010م.

وتم تنفيذ العديد من الأنشطة بنجاح لتشجيع إعادة التوطين المستدام للمشردي، مثل إعادة تأهيل مستشفى أوبوك ومرافق الإمداد بالمياه في ديخيل، وكذلك تنفيذ مشروع قروض صغيرة

الحجم يسـتهدف نسـاء تاجورة، وجرت أعمال التعمير والتنمية في تلك المدة، ولكنها كانت بطيئة منذ أن أنهى اتفاق السلام الصراع الأهلي،مع محاولات إعادة الإدماج الاجتماعي للجنود المسرحين وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصـــادي. وتم إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية، مثل المستشفيات والمستوصفات والمدارس ونقاط المياه حتى يمكن إعادة توطين السكان النازحين .يجب الشروع في أنشطة التنمية لدعم الرعاية الصحية الأولية والمدارس الابتدائية وتوليد الدخل .المشاكل البيئية المتعلقة بالتصـحر خطيرة للغاية .وقد تفاقمت بسـبب الفقر الحضـري والريفي، اللذين يعدان سببًا ونتيجة للتدهور البيئي (67)

ركزت أنشـــطة هيئة الأمم المتحدة في جيبوتي حاليا على الصـــحة، والأمن الغذائي، والتأهيل والتعمير، وقضـــايا البيئة وبناء القدرات، وإعادة اللاجئين إلى الوطن، والحوكمة، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التنمية .وقد تم تحديد أولويات تلك الإجراءات ومواءمتها على أساس إطار عمل هيئة الأمم المتحدة للمسـاعدة الإنمائية .تعميم مراعاة المنظور الجنسـاني وإدماج المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التنمية .وقد تم تحديد أولويات تلك الإجراءات ومواءمتها على أسـاس إطار عمل هيئة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الملحق الثاني: توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي													
السعر الحالي للناتج المحلي الاجمالي	189622	208261	228734	246175	271254	301669	339513	382801	436215	497534	569017	737549	818326
معدل النمو %	5,3	9,8	9,8	7,6	10,2	11,2	12,5	12,8	14,0	14,1	14,4	13,9	11,0
صافي التحويلات	14967	12508	13867	13111	9196	2786	33046	29277	25000	24500	24000	23000	22250
السعر الحالي للدخل القومي الإجمالي المتوفر	204590	220770	242601	259286				412077	461215	522034	593017	760549	840576
السعر الثابت للناتج المحلي الاجمالي	97646	102040	106938	112285				58181	17415737,	191921,4	212073,2	256608,5	275084,3
معدل النمو %	3,5	4,5	4,8	5,0				10,0	10,1	10,2	10,5	10,0	7,2
الاستهلاك بالسعر الحالي 1	147448	196468	196711	211711				325381	366421	417928	477974	619542	679210
معدل النمو %	3,7-	33,2	0,1	7,6	10,2	9,9	12,5	12,8	12,6	14,1	14,4	13,9	9,6
الاستهلاك بالسعر الحالي 2	147448	196468	196711	211711	233279	256418	288586	325381	354665	387294	424087	511746	564456
معدل الناتج المحلي الاجمالي	77,8	94,3	86,0	86,0	86,0	85,0	85,0	85,0	81,3	77,8	74,5	69,4	69,0
الاستثمار	39356	51200	62222	79779	88610	100146	118704	134906	235022	263671	300229	358895	306950
معدل الاستثمار بالناتج المحلي الاجمالي	20,8	24,6	27,2	32,4	32,7	33,2	35,0	35,2	53,9	53,0	52,8	48,7	37,5

المدخرات الوطنية	57142	24302	45890	47576	47171	48036	83973	86697	94794	104105	115043	141008	161365
معدل المدخرات	30,1	11,7	20,1	19,3	17,4	15,9	24,7	22,6	21,7	20,9	20,2	19,1	19,7
الحساب الجاري (استثمار – مدخرات)	–17786	26898	16332	32203	41439	52110	34731	48209	140228	159565	185187	217887	145585
نسبة الناتج المحلي الاجمالي	9,4–	12,9	7,1	13,1	15,3	17,3	10,2	12,6	32,1	32,1	32,5	29,5	17,8
مخزون الاحتياطي	231	228	245	272	305	341	382	428	482	544	620	807	932
تغير الاحتياطي (مليون دولار – صندوق النقد الدولي)	13	2–	17	27	33	37	41	46	54	62	77	100	124
نسبة الناتج المحلي الاجمالي	1,2	0,2–	1,3	1,9	2,1	2,2	2,1	2,1	2,2	2,2	2,4	2,4	2,7

الخاتمة:

وتشير القراءة الحاضرة لتلك الدارسة إلى أن ثمة عوامل عدة دفعت جيبوتي لاستضافة القواعد العسكرية، والتي ترتبط بالأهمية الجيواستراتيجية والاعتبارات الاقتصادية لجيبوتي وقربها الجغرافي من مناطق الصراعات من جانب ومنظومة الأهداف والمصالح الوطنية المرتبطة بالقوى ذات القواعد العسكرية في جيبوتي من جانب أخر، وقد شكلت تلك العوامل حافزًا لجعل جيبوتي الدولة الأكثر استضافة للقواعد العسكرية في أفريقيا .

قامت جيبوتي على المستوي السياسي بخطوات من أهمها:

1- بناء الأمة وإنشاء الهيئات المؤسساتية لدولةٍ مستقلةٍ .

2- استمرار الحكم السياسي على رأس الدولة.

3- الحكم الديمقراطي والانفتاح السياسي.

خطوات التطور السياسي بالتالي:

•إنشاء هيئة إدارية جديدة للعملية الانتخابية وهي اللجنة الانتخابية الوطنية (CENI)

•تقوية دور الوسيط

•تعزيز دولة القانون مع إلغاء عقوبة الإعدام

•توطيد الحريات الفردية والجماعية كأساس للديمقراطية الحديثة والمتقدمة وغبرها.

أما بالنسبة لخطوات التطور الاقتصادي:

1-أثرت التخفيضـــات في الميزانية تأثيراً خطيراً في قطاعات التعليم والصـــحة والقطاعات الاجتماعية.

2-تعرض النظام التعليمي في جيبوتي لضــغوط لمواجهة تحديات البطالة المتزايدة وزيادة الطلب من الشباب وتدفق اللاجئين .

3-تؤثر معدلات التســرب المرتفعة في كل من مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوســط ســلبًا على إمكانات التوظيف لشباب جيبوتي .

4-التدريب التقني والمهني محدود للغاية وهناك حاجة لأفكار سياسية جديدة في التعليم والتوظيف

5-تتلقى جيبوتي دعماً فنياً ومالياً من وبدعم من هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي من خلال صــندوق التنمية الاجتماعية، لمعالجة العواقب الاجتماعية للتعديلات الهيكلية والتخفيف من حدة الفقر .

6-وضـعت الحكومة في عام 2002 مسـودة لورقة إسـتراتيجية الحد من الفقر والتي سـيتم الانتهاء منها في أبريل .2003 وتهدف تلك الوثيقة الهامة إلى تحقيق ما يلي:

1- تعزيز إطار الاقتصاد الكلي.

2-تعزيز إطار قانوني يجذب الاستثمار الخاص ويقلل من تكاليف الإنتاج الاستفادة من الميزات المقارنة للدولة وتعزيز مصادر جديدة للنمو.

7- تواجه جيبوتي بعض العراقيل التي تحد من سهولة إنتاج إحصاءات اقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية موثوقة وفي الوقت المناسب نظرا لأن البلاد تشكل منطقة عبور رئيسية لعدد كبير من الأشخاص (النازحين والبدو والمهاجرين) والسلع (من خلال مناطق التجارة الحرة) التي لا يسهل تتبعها .

8-وجود العديد من الجيوب الإقليمية (خمس قواعد عســكرية) داخل البلاد التي تحافظ على علاقات اقتصادية مع سكان البلاد.

9-الإعدادات المؤسسية مثل الحركة الحرة لرأس المال على الرغم من كونها ذات صلة ومناسبة تزيد من تعقيد الأنظمة المطلوب مراقبتها إذ أن تلك العوامل تجعل تقدير حجم السكان ومكوناتهم وتركيبة الاقتصاد أكثر صعوبة من المعتاد

10- شهد الطلب على تقييم الاقتصاد الكلي السليم مستويات منخفضة على مر العصور .

11- تمتعت جيبوتي بوضـــع اقتصـــادي كلي مســـتقر إلى حد معقول في العقدين الماضـــيين، باســـتثناء ارتفاع أســـعار الغذاء والوقود في عام 2008إذ كانت الأولوية الأولى تكمن في الحاجة إلى التخفيف من آثار الصـــدمة في أوجها، إذ شـــهد معدل التضـــخم انخفاضـــا نســـب يا، إذ بلغ متوســـطه 2.5% ســـنويا بين عامي 1999-2010 وبلغ ذروته 11.9% عام،2008وهو العام الوحيد الذي تجاوز فيه المعدل .% 5عندما انخفض حجم الاقتصـــاد (3مليارات دولار أمريكي)، اختارت الدولة سعر الصرف على أساس ربط الفرانك الجيبوتي بالدولار الأمريكي بسعر الصرف الثابت البالغ 177.72فرانك جيبوتي لكل دولار أمريكي في ترتيب مجلس العملة المعمول به منذ عام 1949.كان ســـعر الصـــرف عند 214.4فرنك جيبوتي مقابل 1دولار أمريكي في ســـتينيات القرن لماضـــــي، ولكن تم تقديرها تدريج يا في أوائل الســـبعينيات ثم تعديلها إلى 177.72فرنك جيبوتي لكل دولار أمريكي واحد في عام 1974م وهو المعدل الجاري به العمل حتى الآن.

12-يمثل نظام مجلس العملة الكثير من اســـتقرار الأســـعار الذي تمتعت به البلاد في العقدين الماضـيين ولا يزال عنصـرا حاسـما في الإسـتراتيجية العامة للبلاد ورؤيتها لتصـبح مركزا تجاريا ولوجسـتيا ومال يا إفريقيا. مما يوفر إمكانية التنبؤ بالمعاملات الدولية التي تميز الدولة بوضـوح عن جيرانها، وبالتالي يعزز ثقة المستثمرين ويساهم في النمو.

13-يتطلب الحفاظ على اسـتقرار مجلس العملة وضـع سـياسـة مالية حكيمة وتنفيذها من خلال توافر تدفق جديد للإيرادات .وتمكنت جيبوتي إبقاء عجزها المالي منخفضا حتى وقت قريب، وذلك بفضـل التدفق القادم للإيرادات من القواعد العسكرية (رسوم الإيجار). بدءاً من عام 1999وحتى عـام، 2010 بلغ متوســـط العجز المـالي الإجمـالي 0.9%من النـاتج المحلي الإجمـالي فقط، وبالتالي انخفض الدين العام الخارجي والضـــمانات العامة إلى 34%من الناتج المحلي الإجمالي في عام، 2010 انخفاض نســـبة 43%من الناتج المحلي الإجمالي في عام .2008 في الوقت نفسـه، كان الدين المحلي، الذي يتكون بشكل رئيسـي من المتأخرات المتراكمة قبل عام 1999يتم تسديده بانتظام.

14- عدم وجود مخطط مندمج لعملية الاسـتثمارات في جيبوتي في المدة من 2000-2010 ولا توجد أيضـا عملية محددة لمشـروع اسـتثماري ممول محليا .في حين يتبع كل مانح دورة المشـروع الخاصـــة به، ويتطلب تخصـــيص أكثر كفاءة واســـتخدام أكثر فعالية للإنفاق العام لتبرير وتدعيم

الإنفاق التنموي الأعلى. وتحتاج جيبوتي مع ارتفاع مستوى إلى: تحسين جودة الاستثمار العام بشكل كبير للتعويض عن الانخفاض المتوقع في حجم الاستثمار العام.

وتوصي الدراسة:

1. ضرورة التخطيط الاستثماري الفعال وجود المؤسسات التي تضمن استدامة الاستثمارات العامة ماليا وتنسيقها الفعال عبر القطاعات
2. تخصيص الاستثمار العام لأكثر المشاريع إنتاجية يتطلب تخطيطا شاملا وموحدا ومتوسط الأجل ومعايير موضوعية لتقييم واختيار المشروعات.
3. ضرورة التنفيذ السريع والفعال، إذ التكلفة لمشاريع الاستثمار العامة مؤسسات تضمن تمويل المشاريع بالكامل ومراقبتها بشفافية وإدارتها بفعالية طوال تنفيذها، إذ يجب أن تكون الاستثمارات الجديدة قادرة على التكيف مع جميع عوامل المناخ.
4. ينبغي تعزيز عملية إعادة التأهيل التي بدأت بالفعل .لا تزال جيبوتي بحاجة إلى إعادة بناء جزء كبير من بنيتها التحتية الريفية لتمكين الناس من العودة إلى أوطانهم الأصلية .يجب إعادة بناء معظم المدارس والطرق والمستشفيات ومرافق المياه والمستوصفات.
5. يجب تنفيذ برامج القروض الصغيرة والمشاريع والبرامج كثيفة العمالة لتشجيع السكان على العودة إلى قراهم .كذلك أن هناك حاجة إلى تعزيز الأنشطة المدرة للدخل من خلال إدخال الزراعة الصغيرة على المستوى الريفي .تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 100 مليون دولار على الأقل للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب الأهلية.
6. بناء القدرة الإدارية الوطنية لدعم التنمية البشرية المستدامة يمثل أولوية حيوية .المساعدة مطلوبة في مجالات الحوكمة والإصلاح الإداري والتسيير الاقتصادي .من المهم أيضًا دعم تدريب المسئولين الوطنيين للمساهمة في إعادة بناء اقتصاد هش.

وبعد مواجهة التحديات المتعلّقة بالمشاكل الاجتماعية، وضعت جيبوتي أُسس تطور الدول الحديثة والتي ينبغي أن تكون معززة بشكل أفضل وتضمّ التعليم والصحة والبنى التحتيّة الحضارية والنقل بالإضافة إلى المؤسسات السيادية (القوى المسلّحة والشرطة والجمعية العمومية ودبلوماسيّتنا في خدمة السلام وغيرها.

الهوامش والمصادر:

(1) دحماني محمد، تحديات دول القرن الأفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 5، سبتمبر 2020، ص 7.س

(2) المصدر السابق، ص9

(3)Djibouti, s Constitution " 1992with Amendrnents : through2010 (PDF)

(4) حسن جوليد أبتيدون، ولد في 1 يناير/كانون الثاني 1916 في الصومال، وتوفي في 21 نوفمبر /تشرين الثاني2006 كان أول رئيس لجمهورية جيبوتي في الفترة من 1977–1999. انتمي لحزب التجمع الشعبي من أجل التقدم

(5) إسماعيل عمر جيلة . هو سياسي جيبوتي وثاني رئيس للجمهورية منذ1999، ولد في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، وهو أحد أطول الحكام خدمة في أفريقيا، وتعرض حكمه لانتقادات كثيرة من قبل حقوق الإنسان، من الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على وسام بادما فيبهوشان، ثاني أرفع وسام مدتي في الهند في 25 يناير 2019 لدوره في الإجلاء الأمني للمواطنين الهنود من اليمن.

(6) محمد ناصر العبودي2010، القلم وما أوني في جيبوتي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. ص 63

(7) هند محروس محمد وآخرون2021، الوجود العسكري الأجنبي في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية،مجلة الدراسات الأفريقية، مجبد43،عدد(7) يونيو/حزيران2021 عبد المنعم أبو إدريس2019، مدل إلي القرن الأفريقي" القبيلة والسياسة الصومال–إثيوبيا– إريتريا– جيبوتي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،ص 143

(8) عبد المنعم أبو إدريس2019، مدل إلي القرن الأفريقي" القبيلة والسياسة الصومال–إثيوبيا– إريتريا– جيبوتي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص72

(9) حازم إسماعيل السيد2007، جمهورية جيبوتي الإسلامية (سلسلة أطلس الوطن العربي للأطفال:18)، دار الفرسان للنشر، ص153

(10) محمد سياد بري: ولدفي6 أكتوبر/ اشرين الأول 1919 وتوفي في 2 يناير/كانون الثاني 1995 م وهو الرئيس الثالث لجمهورية الصومال الديمقراطية، خلال فترة حكمه لقب نفسه بالرفيق سياد، ترأس المجلس العسكري الذي جاء على السلطة بانقلاب عام 1969م واعتمد الاشتراكية مبدأ في حكمه، وتولي منصب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية من 12يونيو/حزيران1974– 28 يوليو/تموز 1975 – 112019–2020.

(11)Melissa, Hanson, Final Dissertation: "Paternalism and Bilateral Aid Assistance: The Case of France and Its Former Colonies in The Sahel Region of Africa in – Hollande and Macron's Mandates", Master Thesis, Faculté De Droit, De Science Politique Et De Criminologie, Département De Science Politique,

(12) GDPوهو رمز لإقليم جيبوتي الإداري في الشرق الجنوبي قي مدينة جيبوتي وهو عاصمة البلاد.

(13)Central Intelligence Agency(CIA): The World Fact book, “Africa : Djibouti” , Available at: https://bit.ly/312alli

(14)Taylor I, 2010,The International Relations of Sub-Saharan Africa, London: Continuum International Publishing, p .64

(15)Catherine C. Cutbill ,"Djibouti", Available at: https://www.britannica.com/place/Djibouti

(16)Dr. Neil Melvin," The Foreign Military Presence the Horn of Africa Region ",SIPRI Background Paper I (Stockholm :Stockholm International Peace Research Institute, April 2019) , Paper No.1,p.6-

(17)Zach Vertin, 2019 "Red Sea Rivalries: The Gulf States Are Playing a Dangerous Game in the Horn of Africa," Foreign Affairs, January 15, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/east-africa/2019-01-15/red-sea-rivalries

(18)Tomi Oladipo, "Why are there so many military bases in Djibouti?", 15 June 2015, Available at: https://www.bbc.com/news/world-africa-33115502

(19)Ben Ho Wan Beng, "The strategic attractions of Djibouti", 27 jgiye 2023, Available at: https://bit.ly/3j3e20a

(20) AFDالوكالة الفرنسية للتنمية، مؤسسة فرنسية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ومءسسة مالية تعمل على مكافحة الفقر وتغزيز التنمية المستدامة / موجودة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وما وراء البحار تدغم المشاريع التي من شأنها تخسين الظروف المعيشية للسكان وتدعم النمو الاقتصادي وحماية الكوكب.

(21) زاك فيرتين2019، "نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكلة نظام إقليمي جديد"، (الدوحة، مركز بروكنجز الدوحة، نوفمبر https://www.brookings.edu/ar/research/

(22)World Bank Group, "Economic Transformation in Djibouti- Systematic Country Diagnostic", jgiye 2023

(23)Somalia: Further consensus-building needed ahead of 'historic' election," UN News, February 24, 2020 https://news.un.org/en/story/2020/02/105825-

(24)Jean-Luc Martineau," Djibouti et le « commerce » des bases militaires : un jeu dangereux ?", Available at: https://bit.ly/31w6T2E25-

(25)Agence Française de Développement," Projet de Développement urbain intégré n°2 de Balbala", 2023, Available at: https://bit.ly/2FRp9vJ

(26)Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff, Charlie Savage, and Eric Schmitt, "Pentagon Eyes .32 Africa Drawdown as First Step in Global Troop Shift," The New York Times, December 24, 2019,
https://www.nytimes.com/2019/12/24/world/africa/esper-troops-africa-china.html

(27)Foreign Military Bases on the Horn of Africa – Who is There? What are They Up To?", 23/07/2023, Available at: https://bit.ly/3nLX2zq

(28)Zack Cooper, "Security Implications of China's Military Presence in the Indian Ocean,")Washington, DC: Center for Stra-tegic and International Studies, March

2018,
https://www.csis.org/analysis/security-implications-chinas-military-presence-indian-ocean

(29)Jean-Luc Martineau," Djibouti et le « commerce » des bases militaires : un jeu dangereux ?", Available at: https://bit.ly/31w6T2E

(30)Agence Française de Développement," Projet de Développement urbain intégré n°2 de Balbala", 2023, Available at: https://bit.ly/2FRp9vJ

(31)عبد المنعم أبو إدريس2019، مدل إلي القرن الأفريقي" القبيلة والسياسة الصومال-إثيوبيا- إريتريا- جيبوتي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،ص53

(32) هند محروس محمد وآخرون2021، الوجود العسكري الأجنبي في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية،مجلة الدراسات الأفريقية، مجبد43،عدد(32) يونيو2021، مصدر سابق،132

(33) عبد المنعم أبو إدريس2019، مدل إلي القرن الأفريقي" القبيلة والسياسة الصومال-إثيوبيا- إريتريا- جيبوتي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصدر سابقص124

(34)Witney Schneidman "Ethiopia: Africa's next powerhouse," The Brookings Institution, March 26, 2019,
https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/03/26/ethiopia-africas-next-powerhouse/

(35) محمود أبو العينين، الدفاع والأمن الأفريقي، التقرير الإستراتيجي الأفريقي (2001-2002القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،مركز البحوث الأفريقية،سبتمبر2002) القسم السابع،ص46:458.

(36) أحمد عسكر2015، المعارضة السياسية في جيبوتي: الواقع والمستقل، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد24،ديسمبر/ كانون الأول2015،ص141

(37) (COMSEA) كوميسا: هي منطقة تجارية تفضيلية تمتد من ليبيا إلي زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسعة عشر دولة تعود نشأة الكوميسا لعام 1994م، عوضا عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام 1981م، تسعة دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000، كما انضمت راوندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004م، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2004م.

(38)Nicholas Norbrook, "Djibouti's debt to China has the US and France worried," The Africa Report, April 8, 2019,.
https://www.theafricareport.com/11551/djiboutis-debt-to-china-has-the-us-and-france-worried/

(39) فتحي محمد البعجة/2008، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي- دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي- الكتاب الثالث- من أوهام التحديث والعصرنة إلي التهميش الاجتماعي.. الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

(40) أحمد عسكر2015، المعارضة السياسية في جيبوتي: الواقع والمستقل، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد24، ديسمبر2015، مصدر سابق

(41) فتحي محمد البعجة/2008، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي- دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي- الكتاب الثالث- من أوهام التحديث والعصرنة إلي التهميش الاجتماعي.. الاقتصادي، دار

النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصدر سابق

(42)Leah Dreyfuss and Mara Karlin, "All that Xi wants: China attempts to ace bases overseas,")Washington, DC: The Brookings Institution, September 2019
https://www.brookings.edu/research/all-that-xi-wants-china-attempts-to-ace-bases-overseas

(43) فتحي محمد البعجة/2008، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي- دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي- الكتاب الثالث- من أوهام التحديث والعصرنة إلي التهميش الاجتماعي.. الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، المصدر السابق

(44)Dr. Neil Melvin," The Foreign Military Presence the Horn of Africa Region ",SIPRI Background Paper I (Stockholm :Stockholm International Peace Research Institute, April 2019) , Paper No.1,p.6-
http://www.insd.dj/assets/doc/Annuaire_Statistique_2019.pdf 6

(45) المستقبل العربي 2001، جيبوتي: دراسة مسحية شاملة، مج 24مركز دراسات الوحدة العربية

(46)Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Reportand-Statement-by-the-48743

(47)Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff, Charlie Savage, and Eric Schmitt, "Pentagon Eyes .32 Africa Drawdown as First Step in Global Troop Shift," The New York Times, December 24, 2019,
https://www.nytimes.com/2019/12/24/world/africa/esper-troops-africa-china.htm

(48)Indrani Bagchi, "Raisina Dialogue: Indo-Pacific a global common, says foreign secretary Vijay Gokhale," The Times of India, January 17, 2020,
https://timesofindia.indiatimes.com/india/raisina-dialogue-indo-pacific-a-global-common-saysforeign-secy-vijay-gokhale/articleshow/73337528.cms

(49)Figures through November 2019(. "IOM Yemen: Monthly Migration Overview," International Organization for Migration, November 2019,
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iomyemen_monthly_migration_overview_november2019.pdf

(50)Total Arrivals from Yemen in the Region," United Nations High Commissioner for Refugees)UNHCR(June 30, 2019,
https://data2.unhcr.org/en/situations/yemen

(51)Khamenei's Special Military Advisor General Yahya Safavi: If we are attacked, we will respond from the Mediterranean Sea . to the Indian Ocean," MEMRI TV, September 21, 2019,
https://www.memri.org/tv/khamenei-military-advisory-irgc-commander-safavi-iran-attack-region-turmoil-power-rising

(52)Somalia: Further consensus-building needed ahead of 'historic' election," UN News, February 24, 2020,
https://news.un.org/en/story/2020/02/1058251

(53)Zach Vertin, "Red Sea Competition: Six Plotlines to Watch," Lawfare, December 15, 2019,
https://www.lawfareblog.com/red-sea-geopolitics-six-plotlines-watch
(54)Africa Attractiveness Report, 2019,")London, EY, October 2019
(55)BUILD Act: Frequently Asked Questions About the New U.S. International Development Finance Corporation,")Washington, DC: Congressional Research Service, January 15, 2019 https://fas.org/sgp/crs/misc/R45461.pdf
(56)Dr. Neil Melvin," The Foreign Military Presence the Horn of Africa Region ",SIPRI Background Paper I (Stockholm :Stockholm International Peace Research Institute, April 2019) , Paper No.1,p.6-
http://www.insd.dj/assets/doc/Annuaire_Statistique_2019.pdf 6
(57)Dr. Neil Melvin," The Foreign Military Presence the Horn of Africa Region ",SIPRI Background Paper I (Stockholm :Stockholm International Peace Research Institute, April 2019) , Paper No.1,p.6-
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/7/23/Djibouti-2023-
(58) المستقبل العربي 2001، جيبوتي: دراسة مسحية شاملة، مج 24مركز دراسات الوحدة العربية
(59) Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Reportand-Statement-by-the-48743
(60)Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff, Charlie Savage, and Eric Schmitt, "Pentagon Eyes .32 Africa Drawdown as First Step in Global Troop Shift," The New York Times, December 24, 2019,
https://www.nytimes.com/2019/12/24/world/africa/esper-troops-africa-china.htm
(61)Indrani Bagchi, "Raisina Dialogue: Indo-Pacific a global common, says foreign secretary Vijay Gokhale," The Times of India, January 17, 2020,
https://timesofindia.indiatimes.com/india/raisina-dialogue-indo-pacific-a-global-common-saysforeign-secy-vijay-gokhale/articleshow/73337528.cms
(62)Figures through November 2019(. "IOM Yemen: Monthly Migration Overview," International Organization for Migration, November 2019,
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iomyemen_monthly_migration_overview_november2019.pdf
(63)Total Arrivals from Yemen in the Region," United Nations High Commissioner for Refugees)UNHCR(June 30, 2019,
(64)Indrani Bagchi, "Raisina Dialogue: Indo-Pacific a global common, says foreign secretary Vijay Gokhale," The Times of India, January 17, 2020,
https://timesofindia.indiatimes.com/india/raisina-dialogue-indo-pacific-a-global-common-saysforeign-secy-vijay-gokhale/articleshow/73337528.cms
(65)Figures through November 2019(. "IOM Yemen: Monthly Migration Overview,"

International Organization for Migration, November 2019, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iom yemen_monthly_migration_overview_november2019.pdf

(66)Total Arrivals from Yemen in the Region," United Nations High Commissioner for Refugees)UNHCR(June 30, 2019,

(67)Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Reportand-Statement-by-the-48743